المحاضرة الثالثة عشر

–موقف المستوطنون من إصلاحات جونار

عارض المستوطنون هذا القانون قبل ميلاده واعتبروه دعامة للاهالي و لذلك ثارت ثائرتهم فعارضوا بكل شدة لكل توسيع في الحقوق السياسية لفائدة الأهالي، مدعين بأن التوسيع في الحقوق السياسية للأهالي يترتب عليه انقلاب عظيم ينذر بتحطيم السيادة الفرنسية و بذلوا كل ما يملكون من اجل ابطال هذا القانون خاصة من خلال الصحافة مثل صحيفة الرسالة (messager)حيث تقول " من المحال ان نوافق على هذا القانون الي سيزرع البلبلة و الفوضى " و صحيفة (l'échod'Alger)فكتبت بقلم رئيسها محتجة على ما اعتبرته على حد قوله " لقد ضربونا غدرا " ثم قال "...ان المستوطنين الجزائريين الواعين بالخطر المحدق بهم سيتمكنون من تجميع قواهم حول فكرة واحدة هي ان الجزائر فرنسية " [1], و في 17 اوت عبرن نفس الصحيفة عن امتعاضها و سخطها من هذه الإصلاحات ووجهت دعوة للرئيس الجديد للإدارة الجزائرية "ابيل" الى وضع حد لكل رغبة في الاستقلال قبل فوات الأوان.

و كان قد طالب رؤساء البلديات في الجزائر اثناء مؤتمرهم المنعقد في 27 ماي 1920م بالعودة الى سياسة أهلية اكثر عقلانية و اكثر انسجاما مع كمتطلبات امن السكان في المناطق الداخلية,كما طالبوا أيضا بتدعيم السلطة النظامية للمسؤولين الإداريين في البلديات المختلطة و بتقوية نظام الاحتجاز السري و بوقف حق مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات

اما ممثلي الكولون في المجلس المالي الجزائري فقد احتجوا على القانون و نادوا بالعودة الى العمل بقانون 15 جويلية 1914م بشأن الإصلاحات التأديبية للإداريين و الاحتجاج صراحة على بعض احكام قانون 4 فيفري 1919م و قد نجحوا في طلبهم ذلك في 4 اوت 1920م عندما جددت السلطات

الاستعمارية قانون الأهالي كما حدده قانون 15 جويلية 1914م و دعمته و ستمدده و يبقى في جميع الحكومات حتى عام 1944م

علاوة على ذلك فقد شكل المستوطنون وفدا مكونا من 246 عضو من رؤساء البلديات وتوجهوا الى باريس من اجل مقابلة رئيس الوزراء و إبلاغه ان قانون فيفري 1919 يعرقل الجزائر، كما قامت فيديرالية الفلاحين بتنظيم مظاهرة على ما اسموه بالامتيازات التي منحت للاهالي[1]

1) –موقف النخبة الفرنسية:

هناك عدد من النخبة الفرنسية من باركوا هذا القانون و اعتبروه شيئا إيجابيا و من بينهم الكاتب بيرنارد و هو أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر الذي اعتبر هاته الإصلاحات مظهر حضاري ساهم في تكوين الجزائريين سياسيا كما نجد شارل اندري جوليان يشاطره نفس الرأي حيث اعتبر ان هذه الإصلاحات اهم تشريع فرنسي وضع للجزائريين قبل صدور دستور 1947[1], لكنه انتقد سياسة وضع العراقيل امام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية [1], اما المؤرخ اليساري الفرنسي اندري نوشي فرأى ان قانون 1919 ان هذا القانون قد وضع خصيصا بصفة كبيرة للجنود السابقون ذوو الاوسمة , و لكبار الملاك , و للذيت ترى فيهم الإدارة الفرنسية مواقف مؤيدة لها و بالتالي فان هذا القانون لم يحوي شيء يمكن ان يثير التساؤل بجدية عن الهيمنة السياسية الاوربية, كما شاركه في الرأي روبرت غوتييه حيث استنكر مضمون قانون 1919م لاشتراطه على الجزائريين التخلي عن احوالهم الشخصية الإسلامية قبل ان يسمح لهم بالحصول على المواطنة الفرنسية و انه ابقى على قانون الأهالي و غيره من الإجراءات الاستثنائية, و ابقى على القسمين الانتخابيين منفصلين و منع الجزائريين من التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي , و استنكر أيضا ان هذا القانون لم ينص على انشاء اية سلطة قضائية و انه أيضا لم يوجد اية طريقة عملية لدمج الجزائر في فرنسا .